

Distr.: General
22 February 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السادسة عشرة

٥ - ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠٠٨-٢٠٠٩ - دورة استعراضية

الاستعراض المتكامل للمجموعة المواضيعية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية
والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا في الدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير حالة التقدم المحرز في الدول الجزرية الصغيرة النامية صوب تنفيذ استراتيجية موريشيوس، مع التركيز بشكل خاص على الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا. وأعد التقرير امتثالا لولاية لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة عشرة، التي ستعقد اللجنة بموجبها دورة خاصة مدتها يوم واحد بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال دوراتها الاستعراضية، بغرض النظر في التقدم المحرز صوب التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك في إطار المجموعة المواضيعية قيد الاستعراض من قبل اللجنة.

ويتضمن التقرير أيضا بيانا للتحديات المستمرة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى المضي قدما بتنفيذ استراتيجية موريشيوس بوصفها أساس النظر في المضي قدما.



المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة	٦-١	٣
ثانيا -	ولاية استراتيجية موريشيوس	١١-٧	٤
ثالثا -	الإدارة المستدامة للأراضي	٢٤-١٢	٥
ألف -	الأثر المترتب على نمو السكان والتنمية	١٦-١٢	٥
باء -	العوامل الأخرى التي تؤثر على نوعية الأرض	٢١-١٧	٧
جيم -	تكامل تخطيط الأراضي وإدارتها	٢٤-٢٢	٩
رابعا -	التنمية الريفية	٣٤-٢٥	١٠
ألف -	التحديات أمام التنمية الريفية	٣٢-٢٨	١٢
باء -	نطاق النمو في الاقتصاد الريفي	٣٤-٣٣	١٤
خامسا -	الزراعة	٥٠-٣٥	١٥
ألف -	مصائد الأسماك	٣٨-٣٧	١٦
باء -	الإنتاج الزراعي والتجارة	٤٥-٣٩	١٧
جيم -	نطاق التنوع	٤٩-٤٦	٢١
دال -	تحسين الأمن الغذائي	٥٠	٢٣
سادسا -	التعاون الإقليمي والدولي	٥٩-٥١	٢٤
سابعا -	التحديات المستمرة	٦٥-٦٠	٢٦

أولا - مقدمة

- ١ - يجدر بالذكر أن لجنة التنمية المستدامة قررت في دورتها الثالثة عشرة تخصيص يوم واحد من دوراتها الاستعراضية للنظر في حالة تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مع التركيز بشكل خاص على المجموعة المواضيعية للقضايا قيد الاستعراض من قبل اللجنة.
- ٢ - وفي هذا الصدد، أعد هذا التقرير عملاً بولاية اللجنة التي تقضي بأن يقدم الأمين العام لدورها الاستعراضية تقريراً يلخص التقدم المحرز والتحديات المستمرة والقيود التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مساعيها لتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على قضايا الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا.
- ٣ - ويتضمن التقرير استعراضاً وتحليلاً شاملين للجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتناول هذه المجموعة المواضيعية من القضايا في سياق تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة.
- ٤ - وأعد هذا التقرير استناداً إلى معلومات استقيت من جملة مصادر، منها مصادر البيانات الوطنية، وتقارير وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المعنية، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومن تقييمات الوكالات الحكومية الدولية والتقنية الإقليمية، ومن مساهمات المجموعات الرئيسية.
- ٥ - ويجري استعراض المجموعة المواضيعية للقضايا مع الإقرار التام بعلاقة الترابط بينها في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالنظر إلى حجم تلك الدول وأراضيها المحدودة وقواعد مواردها الطبيعية المحدودة، وهشاشة وترابط نظمها الإيكولوجية البرية والساحلية. ويستحيل النظر في التحديات المواجهة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي في الدول الجزرية الصغيرة النامية دون مراعاة القضايا التي تؤثر في التنمية الريفية والزراعة. وعلى نفس المنوال، يجري تناول قضيتي الجفاف والتصحر بصورة متكاملة ضمن المناقشة المتعلقة بالأراضي والتنمية الريفية والزراعة. وجدير بالذكر أيضاً أن التحديات التي تواجه أفريقيا تؤخذ بعين الاعتبار في سياق استعراض التحديات المستمرة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية الست. وهذا التقييم مدمج في العرض الإجمالي.

٦ - ويتناول التقرير أيضا الضعف الهيكلي والبيئي لهذه الدول، الذي يتفاقم بفعل الآثار المتنوعة لتغير المناخ بما في ذلك زيادة وتيرة وحدة الظواهر الجوية القاسية، نظرا لتأثيرها المباشر على القضايا المواضيعية قيد الاستعراض.

ثانيا - ولاية استراتيجية موريشيوس

٧ - أصدرت استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٥، ولايات ذات أهمية حيوية لضمان لفت انتباه الدول الجزرية الصغيرة النامية واستقطاب دعم المجتمع الدولي بشأن تدابير حماية الموارد الأرضية للدول الجزرية الصغيرة النامية ولتعزيز ازدهارها من خلال النمو والتجارة في المجال الزراعي.

٨ - وفي هذا الصدد تدعو استراتيجية موريشيوس الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى العمل مع المجتمع الدولي لتطوير القدرة على الإدارة المستدامة للأراضي والنظم الإيكولوجية الزراعية التي تعتمد على المعونة الذاتية؛ وتعزيز حيالة الأراضي وتحسين التخطيط لاستخدام الأراضي في إنتاج المحاصيل وتربية الماشية وإنتاج الزراعات المائية، مع مراعاة تزايد التنافس على الأراضي لأغراض السياحة والتحضر وغيرهما من الأنشطة.

٩ - وتتناول الاستراتيجية أيضا تعزيز القدرة على المنافسة في المجال الزراعي من خلال تطوير نظم زراعية ذات كفاءة على المدى الطويل، والتنويع، والقيام بأنشطة ذات قيمة مضافة بما يضمن الأمن الغذائي والاعتماد على الذات؛ والاحتياجات المحددة ذات الصلة بالتجارة والتنمية مع إيلاء الاهتمام للتسويق وتطوير المنتجات ومراقبة الجودة، ومعالجة القضايا الملحة مثل تقلص الأفضليات والتجارة والأمن الغذائي؛ وتطوير القدرة على تيسير التجارة والتسويق المتخصص في مجال الزراعة والحراجة ومنتجات مصائد الأسماك؛ وتحسين الهياكل الأساسية المتعلقة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية؛ وتعزيز القدرات التقنية والمالية على الرصد والمراقبة الفعالين لسفن الصيد والإدارة المستدامة لمصائد الأسماك.

١٠ - وتشمل ولايات العمل بحث الصلات بين السياحة والزراعة لتعزيز سلسلات الإمدادات الغذائية والضيافة الريفية والسياحة الزراعية؛ وتطوير ممارسات الإدارة المستدامة للغابات وتنفيذ تدابير الحماية ضد الأنواع الغريبة الغازية؛ وتعزيز صياغة السياسات والتشريعات في قطاع التعدين وتشجيع الأبحاث وتطبيق التكنولوجيات الحديثة من أجل إدارة أكثر فعالية للموارد الأرضية. وقد اتخذت الدول الجزرية الصغيرة النامية خطوات لبحث بعض هذه الولايات.

١١ - ويرد أدناه عرض موجز لهذه الجهود.

ثالثا - الإدارة المستدامة للأراضي

ألف - الأثر المترتب على نمو السكان والتنمية

١٢ - لا تزال الإدارة الفعالة للأراضي تشكل تحديا أساسيا ذا أهمية متزايدة، ذي أهمية متنامية، في وجه كافة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبما أن الدول الجزرية الصغيرة النامية صغيرة من حيث حجم الأراضي باستثناء حالات قليلة، فيجب عليها الموازنة بين الطلبات المتنافسة على استخدام مواردها الأرضية المحدودة، من جراء توسع الأنشطة الاقتصادية، ونمو السكان المتزايد، والطلب المتزايد باستمرار على المستوطنات البشرية. ويبلغ هذا التحدي مداه في المناطق الساحلية حيث تتركز الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وحيث يعيش معظم السكان نتيجة لذلك. وما فتئ أيضا تنقل القوة العاملة الريفية بحثا عن عمل أكثر إنتاجية في المناطق الحضرية يشكل اتجاهها ديمغرافيا سائدا في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية تقريبا. وفي بلدان المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، كثيرا ما تتجاوز معدلات النمو السنوية في المناطق الحضرية نسبة اثنين وثلاثة في المائة، فيما تراجع عموما معدلات النمو السنوية في الأرياف إلى ما دون واحد في المائة. وهناك أيضا اتجاهات مماثلة في منطقة البحر الكاريبي، حيث تسجل معدلات نمو سلبية في المناطق الريفية. وفي جزر المحيط الهادئ، يتجاوز التوسع الديمغرافي الحضري نمو السكان في المناطق الريفية وفي الجزر الخارجية^(١). وقد زاد هذا التحول الديمغرافي من الحاجة إلى الإسكان الحضري والخدمات والهياكل الأساسية. وتشجع على هذه الاتجاهات الديمغرافية طبوغرافيا الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي طبوغرافيا جبلية أكثر في الداخل وتكاد تقع معظم أراضيها المنبسطة والصالحة للزراعة على امتداد الشريط الساحلي.

١٣ - ومن ثم يواجه كل من النظامين الإيكولوجيين البري والبحري على طول سواحل الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الآن ضغطا متزايدا من الطلبات المتزايدة على المستوطنات البشرية ومن الأثر الناجم عن التوسع في الزراعة ومصائد الأسماك والصناعات السياحية، بشكل خاص. وفي العديد من المناطق الساحلية، تتجاوز التنمية الصناعية والنمو في الفنادق وغير ذلك من الخدمات المتصلة بالسياحة القدرة المحلية على توفير الخدمات البلدية. وقد زاد ذلك من الطلب على إدارة أكثر فعالية للنفايات الصلبة، ويعزى ذلك جزئيا إلى ارتفاع مدى انتشار التخلص من نفايات البلديات والنفايات الصناعية وإغراق مياه المجاري غير المعالجة في المياه الساحلية بصورة غير سليمة. ومياه المجاري غير المعالجة والصرف الزراعي والنفايات

(١) آفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٥ لقاعدة بيانات السكان.

الصناعية هي من العوامل الرئيسية المعترف بها المسببة لتلوث سواحل الدول الجزرية الصغيرة النامية بالمواد المغذية.

١٤ - وفي ظل ارتفاع المنافسة على المساحة البرية، تزايد الزحف على مناطق أكثر حساسية إيكولوجيا وأكثر عرضة للكوارث، مثل الأراضي الحدية التي تقع على تلال شديدة الانحدار في الأراضي الداخلية للمدن الساحلية الرئيسية. وكثيرا ما يكون هذا النمو غير مخطط، حيث يتخذ شكل جماعات من المستوطنين تفتقر إلى الهياكل الأساسية البلدية. ويؤدي تجهيز منحدرات التلال تلك على نحو غير ملائم بغرض الإسكان وقلع الأحجار والزراعة والوقود إلى ارتفاع معدلات إزالة الأحراج وتدهور مستجمعات المياه، مما يؤدي بدوره إلى تسريع وتيرة تآكل التربة وزيادة انعدام استقرار هذه الأراضي. ومما يذكرنا دوما بإزالة الأحراج وتدهور مستجمعات المياه في الدول الجزرية الصغيرة النامية التفرغ الشديد للأهوار أثناء تساقط الأمطار وتدهور خصوبة التربة وزيادة مدى انتشار الانهيارات الأرضية. ويبلغ تدهور التربة في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية مستويات حادة. ويقدر أن هاييتي تفقد ٣٦ مليون طن من التربة في كل سنة^(٢)، في حين ترد تقارير من ناورو تفيد أن ٧٠ في المائة من مساحتها البرية تقريبا تتدهور بسبب تعدين الفوسفات^(٣).

١٥ - وتصبح هذه التحديات أكثر تعقيدا إذا روعي فيها حجم هذه الدول الأعضاء؛ فدرجة تقارب النظم الإيكولوجية الداخلية والساحلية توجب معالجة احتياجاتها بصورة متكاملة. فعلى سبيل المثال، يحمل صرف التربة السطحية المواد الكيميائية الزراعية ومخلفات مبيدات الآفات إلى المياه الساحلية عبر الأهوار، في حين تُفرغ أيضا في البحر المياه الجوفية الملوثة من جراء التخلص من مياه المجاري والنفايات بصورة غير ملائمة، مما يساهم في إتخام المياه الساحلية بالمغذيات وفقدان الشعاب المرجانية والحياة البحرية.

١٦ - وتؤثر هذه الظروف سلبا على نوعية حياة المجتمعات المحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي جزيرة أوبولو في ساموا مثلا، يجري الربط بين التراجعات المسجلة في كميات المصيد من الأسماك الشاطئية وترسب الشعاب المرجانية نتيجة لإدارة إزالة الأحراج ومستجمعات المياه^(٤). وتترتب أيضا على النفايات السائلة الزراعية - الكيميائية ونفايات مياه المجاري والنفايات السائلة الصناعية آثار صحية وبيئية كبيرة على التربة والماء الصالح للشرب والإمدادات الغذائية. وفي موريشيوس، قدر متوسط الاستخدام السنوي للأسمدة

(٢) التقرير القطري المقدم من هاييتي إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (٢٠٠١).

(٣) ناورو (٢٠٠٣)، التقرير الوطني الأول المقدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

(٤) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٤ ج).

بـ ٦٠٠ كلغ/هكتار، وهو ما يعدل أكثر من خمسة أضعاف المتوسط العالمي البالغ ١١٣ كلغ/هكتار^(٥). وأدى استعمال هذه الكميات الكبيرة من المواد الكيميائية الزراعية إلى تلوث الصرف، وعرض للخطر كل من طبقات المياه الجوفية والتربة والمياه الساحلية^(٦).

باء - العوامل الأخرى التي تؤثر على نوعية الأرض

١٧ - وترتفع أيضاً معدلات إزالة الغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد قوض انحسار مساحة تغطية الغابات وكذلك نوعيتها وقدرتها الطبيعية على صد الظواهر الجوية الشديدة، كما زاد نقص الغطاء النباتي من شدة الكوارث الطبيعية. فالانهيالات الأرضية والفيضانات، التي قتلت أكثر من ألف مواطن هايتي نتيجة الأمطار الغزيرة التي سقطت في عام ٢٠٠٤، تعطي نغماً عن مدى ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا المجال. أما تفاقم وتيرة الأعاصير والعواصف وحدتها في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية فقد زاد أيضاً من الحاجة إلى إدارة المخاطر ولا سيما بالنسبة للمجتمعات التي بنت مساكنها على أراض غير مستقرة.

١٨ - ويهدد تدهور التربة أيضاً الحفاظ على التنوع البيولوجي في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي الرأس الأخضر، وهو بلد بلغ فيه تدهور التربة مستويات عالية، بلغ عدد الأنواع الأصلية التي انقرضت بسبب التصحر عشرة أنواع من أصل ٢٨ نوعاً أصلياً^(٧). وفي العديد من بلدان منطقة البحر الكاريبي يتعرض التنوع البيولوجي البحري إلى مخاطر متزايدة بسبب التنمية الساحلية وتدمير غابات المانغروف. وفي منطقة المحيط الهادئ، أدت إزالة النباتات الأصلية إلى جعل بعض الدول أكثر عرضة لزحف الأنواع الغازية التي أصبحت اليوم سبباً قوياً من أسباب تناقص أعداد السكان وانقراض أنواع في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يسبب أضراراً مباشرة وغير مباشرة بالبيئة وصحة الناس واقتصادات تلك الدول. ومن الأمثلة على ذلك النمل الأحمر في منطقة البحر الكاريبي والحلزونات الذهبية في منطقة المحيط الهادئ، وكلاهما مضران للإنسان؛ وتسبب النمل الأصفر المخنون في نزوح ٦٠ ٠٠٠ سنونو البحر السناجي، وهو مصدر جذب رئيسي في جزيرة سيشل للطيور، وتسبب بق الخطميات الدقيقي الوردي في خسائر زراعية في غرينادا تقدر بحوالي ١٨,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

(٥) لجنة المحيط الهندي (٢٠٠٤).

(٦) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٤ أ).

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: انظر <http://www.undp.org/gef/05/portfolio/writeups/bd/capeverde.html>.

١٩ - أما الإدارة المتكاملة للأراضي الزراعية والغابات والأشجار خارج نطاق الغابات بهدف حماية الأرض والمناطق الساحلية وموارد المياه العذبة والتنوع البيولوجي، فقد زادت من مناعة الدول الجزرية الصغيرة النامية ضد العواصف والأمواج المرتفعة. وقد أدرج العديد من هذه الدول أيضاً التخطيط للكوارث ضمن خططها لإدارة الموارد الطبيعية. ففي منطقة البحر الكاريبي، أعدت الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث إطاراً شاملاً لإدارة الكوارث الهدف منه توجيه التخطيط وعملية اتخاذ القرارات على المستوى الوطني. وتقدم الوكالة لبلدان المنطقة دعماً تقنياً في مجال تخطيط إدارة الكوارث. وقد بدأ العديد من الدول الأعضاء فيها في تنفيذ مبادرات بناء القدرات بهدف دمج إدارة الكوارث في عمليات إدارة الأراضي وتخطيط التنمية.

٢٠ - ومن ناحية أخرى، أثرت إزالة الغابات والممارسات غير المناسبة في استخدام الأراضي في الدول الجزرية الصغيرة النامية على تغذية طبقات المياه الجوفية وقدرة التربة على الاحتفاظ بالماء، مما تسبب مباشرة في جفاف الأنهار وتناقص هطول الأمطار وتدهور مستجمعات المياه وتناقص مصادر المياه العذبة. ونتج عن تحويل الأراضي الحرجية مخاطر على استدامة الأمن الغذائي في العديد من البلدان. وتزيد العوامل الطبوغرافية والمناخية أيضاً من احتمال تعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الجفاف والتصحر. ويعاني بعض البلدان، مثل بربادوس والرأس الأخضر وكيريباس وتوفالو، من محدودية مواردها من المياه العذبة وتدني معدلات هطول الأمطار وضحالة الطبقات المائية فيها بصورة مزمنة. وكان لبرامج إدارة المياه، التي تعزز تجميع المياه وتخزينها وحفظها واستخدامها بصورة مستدامة من أجل الزراعة بصورة خاصة، دور أساسي في الوفاء بالاحتياجات المحلية من المياه للاستخدام المنزلي والتجاري على حد سواء. وعكف بعض تلك الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة لإدارة المياه تتضمن تكنولوجيات لتحسين الري واستخراج المياه الجوفية وتجميع مياه الأمطار.

٢١ - وأثر كذلك تغير المناخ كثيراً على سلامة النظم الإيكولوجية على سواحل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأدى احترار البحار إلى موت الشعب المرجانية على نطاق واسع بسبب تبيض المرجان. وأدى التحات الساحلي الناجم عن تقلص الحماية التي توفرها الشعب المرجانية وارتفاع منسوب البحار إلى انحسار مساحات الأراضي الساحلية. وفي حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية المنخفضة مثل ملديف وجزر مارشال وتوفالو، فإن خطر الانغمار الكامل لأراضيها بسبب ارتفاع مستوى مياه البحار هو خطر حقيقي^(٨). وفي

(٨) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٤ (أ).

أحدث حالة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اكتسحت موجات مد هائلة بارتفاع ثلاثة أمتار جزر توفالو التي لا تتجاوز أعلى نقطة فيها ٤,٥ أمتار^(٩). وقد أصبح اختراق المياه المالحة مستودعات المياه العذبة ظاهرة متكررة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. وهناك أيضاً عدة تقارير عن تزايد نسبة ملوحة التربة في جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتؤثر هذه الاتجاهات بصورة خطيرة على خصوبة التربة وإنتاجية الأراضي وعلى الأمن الغذائي.

جيم - تكامل تخطيط الأراضي وإدارتها

٢٢ - بدأت الدول الجزرية الصغيرة النامية منذ فترة ثولي اهتماماً متزايداً لتنفيذ سياسات تهدف إلى معالجة التحديات المرتبطة بالتحضر وتوسع الأنشطة السياحية اللذين غالباً ما يحدثان على حساب أراض زراعية ممتازة. وهناك حاجة لتطبيق نهج أكثر مركزية في عملية تقسيم الأراضي إلى مناطق والتخطيط الحضري وتوفير الخدمات ولوضع خطط تنمية ريفية متكاملة والحفاظ على الأراضي لاستخدامها في الزراعة، وإلى خطط بيئية لحماية مستجمعات المياه. وتتباين نظم حيازة الأراضي في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي منطقة المحيط الهادئ، ترتبط القوانين والمؤسسات التي تنظم إدارة الأراضي والتنمية الريفية ارتباطاً وثيقاً بالثقافات والتقاليد المحلية. وتخضع إدارة الأراضي إلى حد كبير للتقاليد والأديان ومجموعة متنوعة من الممارسات الأصلية. ويتولى الزعماء والمسؤولون والقادة المحليون لمجموعات الأسر الممتدة والقرى على حد سواء المسؤولية الرئيسية عن تنمية الأراضي العرفية. فأكثر من ٨٠ في المائة من أراضي الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ جرى تملكها بموجب القوانين العرفية، وتخضع أقل من هذه النسبة بكثير للإدارة على المستوى الوطني. ولهذا فإن العديد من هذه الدول تستكشف حالياً أنظمة أقل مركزية لإدارة الأراضي وإنشاء محاكم محلية تعنى بقضايا الأراضي، وأنظمة تسجيل قائمة على التكنولوجيا^(١٠). إلا أن دولاً قليلة جداً وضعت سياسات لاستخدام الأراضي، لهذا فإن التزايدات بشأن حيازة الأراضي لا تزال تشكل تحدياً مستمراً.

٢٣ - وفي مناطق المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، يجري إيلاء الاهتمام بمسائل توزيع الأراضي عن طريق إصلاح السياسات. وهناك

(٩) Shucknan, David (٢٠٠٨).

(١٠) التقارير القطرية التي جرى إعدادها من أجل ندوة FAO/USP/RICS Foundation South Pacific Land Tenure Conflict Symposium، المعقودة في الفترة من ١٠ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢؛ <http://www.sidsnet.org/pacific/usp/landmgmt/SYMPOSIUM>.

اعتراف بالحاجة لوضع أنظمة فعالة لتسجيل الأراضي بهدف الحد من المشاكل المتعلقة بإصدار سندات التملك والملكية. وقد التزم قادة منطقة البحر الكاريبي، في سياق برنامجهم الإقليمي لإنعاش الزراعة، المسمى مبادرة جاغديو، باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حصول الفقراء بصورة أفضل على موارد الأراضي^(١١). ويعكف العديد من الدول على دراسة استخدام التكنولوجيا القائمة على المعلومات، كنظام المعلومات الجغرافية، من أجل دعم إجراء التحليلات وعمليات اتخاذ القرارات التي تستند أكثر إلى الحلول فيما يتعلق بالتخطيط المكاني وضمان الاستخدام الأمثل للأراضي. ويُجري عدد من الدول، بما فيها جامايكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسيشيل، تحضيرات أو استعراضات لسياسات إصلاح الأراضي؛ في حين بدأت هايتي بتطبيق سياسة إدارة مستجمعات المياه.

٢٤ - وستدعم قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية على اتخاذ القرارات الوطنية وإدارة موارد الأراضي بصورة مستدامة إذا توفر لديها موظفون مدربون بصورة مناسبة في مجالات مثل التخطيط العمراني والحضري وتنظيم وتخطيط البيانات المكانية. ويخضع معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضاً لقيود ناتجة عن ضعف قدراتها المؤسسية وعدم مناسبة الأطر التشريعية والتنظيمية اللازمة لتنسيق إدارة ورصد مواردها من الأراضي. ويجب التغلب على هذه التحديات من أجل تحسين الوصول إلى المعلومات بشأن موارد الأراضي والأدوات المناسبة والممارسات الفضلى والتكنولوجيات اللازمة لتنفيذ خيارات استخدام مستدام للأراضي واتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق السياسات.

رابعا - التنمية الريفية

٢٥ - التنمية الريفية جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، إذ لا تزال هذه الدول في معظمها، بغض النظر عن مستويات التنمية فيها، تعتمد اعتماداً كبيراً على القطاع الريفي من أجل الحصول على مصادر الدخل وتوفير العمالة والأمن الغذائي لسكانها. ويبين الجدول ١ أهمية القطاع الزراعي للعمالة في بعض دول جزرية صغيرة نامية. ويعيش ما بين ٣٠ و ٨٠ في المائة من مجموع سكان مناطق المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ في مناطق ريفية، ويعتمدون بصورة رئيسية على الزراعة والأحراج ومصائد الأسماك في تأمين سبل معيشتهم. والزراعة بالنسبة لمعظم هذه الدول هي قطاع الإنتاج الأهم إذ تتراوح حصتها في الناتج المحلي الإجمالي ما بين ٢٠ و ٤٠ في المائة، وتنفوق ٥٠ في المائة في الصادرات، وتبلغ ما بين

(١١) شبكة السياسات الزراعية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي؛ انظر: <http://www.carapn.net>.

٤٠ و ٨٠ في المائة في فرص العمل. وتمثل مصائد الأسماك مصدر دخل هام جداً بالنسبة لمناطق المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ. ففي ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وملديف وسيشيل وتوفالو، على سبيل المثال، تفوق حصة الصادرات السمكية ٩٠ في المائة من الصادرات الزراعية فيها^(١٢).

الجدول ١

نسبة القوة العاملة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات؛ دول جزرية صغيرة نامية مختارة

البلد	الزراعة (نسبة مئوية)	الصناعة (نسبة مئوية)	الخدمات (نسبة مئوية)
أنتيغوا وبربودا	٢,٦٠	١٤,٦٠	٧٤,٦٠
بربادوس	٣,٣٠	١٧,٣٠	٦٩,٧٠
كوبا	٢١,٢٠	١٩,٤٠	٥٩,٤٠
دومينيكا	٢١,٠٠	٢٢,٠٠	٥٨,٨٠
الجمهورية الدومينيكية	١٤,٦٠	٢٢,٣٠	٦٣,١٠
غرينادا	١٣,٨٠	٢٣,٩٠	٥٨,٦٠
غيانا	٢٧,٩٠	٢٢,٦٠	٤٧,٩٠
هايتي	٥٠,٥٠	١٠,٨٠	٣٨,٧٠
جامايكا	١٨,٠٠	١٧,٧٠	٦٤,١٠
موريشيوس	١٠,٠٠	٣٢,٤٠	٥٧,٤٠
بابوا غينيا الجديدة	٧٢,٣٠	٣,٦٠	٢٢,٧٠
سان تومي وبرنسيبي	٢٧,٩٠	١٩,٢٠	٥٢,٤٠
سانت لوسيا	١١,٤٠	١٧,٧٠	٥٦,١٠
سانت فنسنت وجزر غرينادين	١٥,٤٠	١٩,٦٠	٦٠,٦٠
ترينيداد وتوباغو	٤,٣٠	٣١,٠٠	٦٤,٣٠

المصدر: منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل؛ انظر <http://www.ilo.org>.

٢٦ - ويسيطر قطاع الخدمات، ولا سيما السياحة والخدمات المصرفية والتمويلية، على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، مع بؤادر تنمية صناعية. ويقدم القطاع الريفي في هذه المنطقة مساهمة تفوق مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية، بما فيها السياحة والتعدين وحفر آبار النفط بالإضافة للمشاريع التجارية الصغيرة جداً.

(١٢) قواعد البيانات الإحصائية لمصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة.

والصناعات المتزلية المرتبطة بقطاع السياحة. وإذا وضعنا هذا التنوع جانباً، فإن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في منطقة البحر الكاريبي تتراوح بين ٣ في المائة في ترينيداد وتوباغو و ٣١ في المائة في غيانا، في حين تصل تلك النسبة في هايتي إلى ٦٦ في المائة من القوة العاملة.

٢٧ - والفقر في الدول الجزرية الصغيرة النامية هو مشكلة ريفية في المقام الأول. ويتسم القطاع الزراعي في معظم هذه الدول بالجمع بين إنتاج تجاري واسع النطاق لمحاصيل تصديرية وقطاع ضيق النطاق ينتج محاصيل غذائية للاستهلاك المحلي بشكل رئيسي. وغالباً ما يكون الفقراء الريفيون من مزارعي الكفاف وصغار المزارعين والنساء والصيادين التقليديين الذين لا يزال القطاع الزراعي بالنسبة لهم يمثل مصدراً رئيسياً للدخل وللأمن الغذائي. وقد ساهمت عوامل مثل عدم كفاية الهياكل الرئيسية والخدمات المادية، ومحدودية الوصول إلى الموارد التكنولوجية والمالية، وحالة الضعف في مواجهة الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية، في تأخر تنمية الاقتصادات الريفية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ألف - التحديات أمام التنمية الريفية

٢٨ - أدى تآكل الترتيبات التجارية التفضيلية المتعلقة بالمنتجات التصديرية الرئيسية مثل السكر والموز، إضافة إلى الدمار المتكرر الذي لحق بمنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ جراء الأعاصير والعواصف، إلى تقلص كبير في القطاع الزراعي وتقويض التنمية الريفية في بلدان مثل دومينيكا وغرينادا وفيجي وسانت لوسيا. كما ألحقت زراعة الكفاف أضراراً بقطاع الأجرار، ولا سيما في أقل البلدان نمواً من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث يكثُر فيها الطلب على الوقود الخشبي والأراضي من أجل المحاصيل النقدية. وسُجل أعلى معدل لإزالة الغابات في جزر القمر وهايتي.

٢٩ - ويُفاقم النمو السكاني السريع وتهميش الشباب التحديات التي تواجه القطاع الريفي. وفي منطقة المحيط الهادئ، يقل أعمار حوالى ٤٠ في المائة من سكان الريف عن ١٥ عاماً، ولم تواكب عملية توفير الوظائف وتيرة النمو السكاني^(١٣). ويشكل أيضاً الحصول على الأرض مصدر قلق رئيسي. وكان مزارعو الكفاف، عبر التاريخ، لا يحصلون إلا على الأراضي الهامشية، وأدى استمرار التملك غير الرسمي للأراضي على مدى لأجيال إلى صعوبات في تسجيل ملكية الأراضي، مما أعاق قدرة مزارعي الكفاف على الحصول على قروض من أجل تنمية مزارعهم الصغيرة. وتواجه النساء هذا النوع من المشاكل بصورة غير

(١٣) البنك الدولي، التنمية الريفية والزراعة في جزر المحيط الهادئ.

متناسبة حيث يمثلن أكبر نسبة من فقراء الريف. ويشكل ذلك مصدر قلق خاص نظراً لارتفاع نسبة الأسر المعيشية التي تعيلها أنثى في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولهذا فقد ازداد الاهتمام بالبرامج التي تعزز فرص عمل النساء والشباب في المناطق الريفية. والبرامج التي تمنح قروضاً صغرى للنساء تزيد من فرص العمل والمستويات المعيشية للأسر، بل وتحدث في بعض الحالات تغييرات على مجتمعات ريفية بأكملها.

٣٠ - وتضيف سمة تعدد الجزر الغالبة على معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية في مناطق المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ بعداً فريداً للتحدي الذي يواجه التنمية الريفية. وتثير نوعية حياة سكان الجزر الخارجية اهتماماً خاصاً حيث يزيد بعد المسافات بين الجزر من صعوبة وتكلفة إيصال الخدمات إليها، مما يضخم التكاليف المرتبطة بتقوية الاقتصاد الريفي. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن ٧٠ في المائة من سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ لا يحصلون على خدمات طاقة حديثة، وأنهم يدفعون كمجموعة، ثمناً يزيد بنسبة تتراوح ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ في المائة على أسعار السوق العالمية للوقود الإحفوري. وهذه أعباء تثقل كاهل فقراء الريف^(١٤). كما يجعل التشتت الجغرافي من الصعب جدا توفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، ويجعل الوصول إلى الأسواق بغرض التجارة أكثر تكلفة. وقد ساهمت هذه التحديات إلى درجة كبيرة في زيادة حركة الانتقال من الريف إلى الحضر في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣١ - وقد تزايد الاهتمام بتقوية الصناعة الزراعية والأنشطة الإنتاجية غير الزراعية في القطاعات الزراعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية كجزء من استراتيجية شاملة لتعزيز التنمية الريفية. وبالنسبة لعدد قليل من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ساهمت عمليات التعدين مساهمة جيدة في الاقتصاد الريفي. فبابوا غينيا الجديدة تملك مناجم نحاس بورفيرى وفضة وذهب؛ وتزخر فيجي بكميات كبيرة من رواسب نحاس بورفيرى؛ أما جزر سليمان، فقد افتتحت مؤخراً أول منجم للذهب^(١٥). والبوكسيت والألومينا صادرات رئيسية للجامايكا وغيانا. واستغلال المحاجر من أجل إنتاج الفلزات الصناعية ومواد البناء، بما فيها الحجر الجيري والجبس والرخام والرمل والحصى، يساهم أيضاً في الدخل الريفي غير الزراعي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المناطق الثلاث جميعها. وفي حالة ترينيداد وتوباغو، وفي فترة أقرب في تيمور - ليشتي، لا تزال الصناعة النفطية تهيمن على الاقتصاد الريفي فيهما.

(١٤) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٦).

(١٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٠٤ (ج).

٣٢ - ولئن كان التعدين يساهم مساهمة رئيسية في النمو الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنه يسبب أيضا نزوح السكان في المناطق الريفية وتدهور البيئة. وقد ازداد الاهتمام بتنفيذ سياسات لضمان استصلاح الأراضي في مناطق التعدين وإعادة توطين أصحاب الأراضي الذين نزحوا عنها. وقد أدى التعدين، في المناطق التي لا تخضع لسلطة إنفاذ قوية في مسائل الحكم والقيود على الموارد واستصلاح الأراضي، إلى تسارع تدهور الأرض وزيادة التلوث.

باء - نطاق النمو في الاقتصاد الريفي

٣٣ - السياحة من الصناعات الرئيسية المتصلة بالاقتصاد الريفي بسبب القطاع الفرعي، قطاع السياحة الرفيعة بالبيئة. بيد أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تنظر إليها من هذا المنطلق بسبب المواقع الرئيسية التي تشغلها على السواحل، والدور الذي تقوم به بوصفها الدافع الرئيسي وراء الحضرة الساحلي. وبالفعل فإن صناعة السياحة في منطقة البحر الكاريبي هي التي تؤثر في انتقال العمالة بشكل كبير من المناطق الريفية، مما يجذب النساء والشباب على وجه الخصوص، بحثا عن عمل أكثر إنتاجية في مجال الصناعات القائمة على الخدمات. وازدياد هجرة العمالة إلى المدن والمناطق الساحلية دليل على تباطؤ التنمية الريفية وسبب فيها. وقد أسهم في هذا التحول الديمغرافي أيضا التقلصات الأخيرة التي شهدتها القطاع الزراعي، الناتجة أساسا عن فقدان الأفضليات وتدني أسعار السلع الأساسية والكوارث الطبيعية.

٣٤ - وتلتزم الحكومات في الأقاليم ذات الصلة باتخاذ الخطوات الضرورية التي من شأنها إنعاش الاقتصادات الريفية وتعزيزها في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بهدف الحد من الفقر في الريف ووقف الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. ومن المسلم به أنه إذا ما قدر للريف أن يزداد فلا بد من إيلاء الاهتمام لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الملائمة الموجهة للجماعات الأشد ضعفا في الاقتصاد الريفي. وينبغي أن يتضمن ذلك التدريب على المهارات من أجل توسيع نطاق المشاركة في الأنشطة الزراعية والأنشطة الريفية غير الزراعية، لا سيما الأنشطة ذات الروابط القوية بأسواق القطاعين السياحي والزراعي، من قبيل الصناعات الصغرى في مجالات الحرف اليدوية وتعبئة الأسماك والأغذية. ويُقدم الدعم أيضا لتنوع القطاع الزراعي في مجالات مثل البستنة التي تجدد سوقا جاهزة في صناعة السياحة إلى جانب التصدير. ومن بين التحديات التي يتعين مواجهتها تيسير الوصول إلى التكنولوجيات الابتكارية دعما لنظم الإنتاج والتجهيز والتسويق؛ وتحديث الخدمات الزراعية والتوسع فيها من أجل تحسين الإنتاجية؛ وتطوير القدرات المؤسسية في المنظمات الزراعية والريفية؛ وتعزيز الروابط المشتركة بين القطاعات، وتحسين في الهياكل الأساسية والخدمات الريفية.

خامسا - الزراعة

٣٥ - يظل إصلاح القطاع الزراعي وتعزيزه وتنويعه، في سياق دعم التنمية الريفية والازدهار في الريف، والنهوض بنوعية الحياة، هدفا مركزيا من أهداف الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء. وتتوزع الموارد الأرضية في الدول الجزرية الصغيرة النامية المكرسة للزراعة فيما بين مزارع الكفاف الصغيرة والنظم التجارية الأوسع نطاقا التي تنتج بغرض التصدير أساسا. وتهيمن الزراعة بغرض التجارة بصورة غمطية على المساحات الأوسع من الأراضي الزراعية الأكثر إنتاجا في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تأثر استخدام الأراضي تاريخيا باقتصاداتها القائمة على الزراعة الأحادية الحبوب. وفي تلك النظم التجارية، القائمة في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية بما فيها جامايكا، والجمهورية الدومينيكية، والرأس الأخضر، وسانت لوسيا، وغرينادا، وفيجي، وكوبا، وموريشيوس، يتركز الإنتاج في سلع أولية قليلة، وبخاصة الموز وقصب السكر والبن وجوز الهند والكافور والبهارات. ويتواصل هذا الاستخدام التقليدي للأرض حتى يومنا هذا، حيث ما زالت الزراعة مساهما رئيسيا في النمو الاقتصادي والتنمية الريفية في الدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر الجدول ٢). وفي موريشيوس، ما زالت مزارع قصب السكر تغطي حوالي نصف مساحة أراضي البلد^(١٦).

الجدول ٢

الأرض الصالحة للزراعة والمحاصيل الدائمة كنسبة مئوية من إجمالي مساحة الأراضي: دول جزرية صغيرة نامية مختارة^(١٧)

البلد	١٩٦١	١٩٨١	٢٠٠١	البلد	١٩٦١	١٩٨١	٢٠٠١
دومينيكا	٢١,٣	٢٢,٧	٢٦,٧	جامايكا	٢٥,٥	٢١,٢	٢٦,٢
الجمهورية الدومينيكية	٢٠,٨	٢٢,٧	٣٣,٠	موريشيوس	٤٥,٨	٥٢,٧	٥٢,٢
فيجي	٨,٤	٩,٩	١٥,٦	سانت كيتس ونيفيس	٤٤,٤	٣٦,١	٢٢,٢
غرينادا	٥٥,٩	٤٤,١	٣٥,٣	سانت لوسيا	٢٣,٠	٢٧,٩	٢٩,٥

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة؛ انظر <http://faostat.fao.org/>

(١٦) لجنة المحيط الهندي (٢٠٠٤).

(١٧) الأرض الصالحة للزراعة - الأرض المزروعة محاصيل مؤقتة، والأرض المزروعة زراعات تسويقية وبساتين متزلية، وأرض الإراحة بصورة مؤقتة (أقل من خمس سنوات).

٣٦ - وربما تكون أيضا النسب المتوية المرتفعة للأرض المزروعة مؤشرا على انتشار الزراعة الصغيرة النطاق وزراعة الكفاف في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتهدف زراعة الكفاف المحدودة، التي تجري في العادة على قطع تقل مساحتها عن هكتارين، وفي الغالب الأعم على أراضي مهمشة، وتستخدم عادة العمالة الأسرية، إلى إنتاج ما يسد أساسا الاحتياجات المحلية والأسرية. والمحاصيل الرئيسية هي عادة الجذريات والدرنيات، والأغذية وأشجار الفاكهة خارج نطاق الغابات، بما في ذلك شجرة الخبز والحمضيات. وكثيرا ما تشمل زراعة الكفاف أيضا إنتاج الماشية والخزير والدجاج على نطاق محدود. وتقوم زراعة الكفاف بدور حيوي في الاقتصاد والحالة التغذوية والرفاه الاجتماعي للفقراء الريفيين في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ تفوق حصة هذه النظم التقليدية في السوق الريفية المحلي التسعين في المائة.

ألف - مصائد الأسماك

٣٧ - ويستحق قطاع مصائد الأسماك اهتماما خاصا نظرا لدوره المركزي في الحياة الاقتصادية للمجتمعات الساحلية، ومساهمته الحيوية في التغذية والأمن الغذائي في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومصائد الأسماك هي نشاط تجاري بوجه خاص في منطقة المحيط الهادئ. وكثيرا ما تصنف مصائد الأسماك فيها حسب حجم التشغيل: المصائد الصناعية والمصائد التجارية الصغيرة النطاق ومصائد الكفاف. وتستفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ من مصائد الأسماك الصناعية في أعماق البحار، ولا سيما رسوم التراخيص التي تحصلها من دول الصيد البعيدة. غير أن سكان جزر المحيط الهادئ لا يجنون منافع اقتصادية وتغذوية كبيرة إلا من موارد مصائد أسماك الكفاف الساحلية.

٣٨ - ويقدر في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ أن أكثر من ٨٠ في المائة من كل المصيد الساحلي يستهلك في قطاع الكفاف، لا سيما في المناطق الريفية. وتشارك كافة الدول الجزرية الصغيرة النامية مشاركة نشطة في مصائد الأسماك الساحلية التجارية لأغراض تحقيق إيرادات من الصادرات. وقد اتسع نطاق صادرات مصائد الأسماك بصورة مطردة في جميع المناطق دون الإقليمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد ازدادت الصادرات في كل من البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا منذ عام ١٩٩٠. ومن ثم باتت الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك ملحة بصورة متزايدة نظرا لأن الطلب على منتجات كل من صيد الكفاف والصيد التجاري أدى إلى انتشار ظاهرة الإفراط في الصيد.

باء - الإنتاج الزراعي والتجارة

٣٩ - على الرغم من أهمية قطاع الزراعة، ما فتئت الزراعة تتدهور في الدول الجزرية الصغيرة النامية على مدى العقدين المنصرمين. وقد أسهمت الممارسات الزراعية غير المستدامة، بما فيها انتشار تطهير الأراضي والتوسع في استخدامها وزراعة المحصول الواحد وتقليص فترة الإراحة إلى جانب الأثر الذي يخلفه تغير المناخ والكوارث الطبيعية، في زيادة تدهور الأراضي وانخفاض إنتاجية النظم الزراعية.

٤٠ - والأهم من ذلك كله، هو ضعف القطاع أمام الصدمات الاقتصادية. وقد انخفضت إلى حد كبير قيمة إجمالي صادرات السلع في الدول الجزرية الصغيرة النامية، سواء بصورة مطلقة أو كنسبة مئوية من الصادرات الزراعية في العالم. وقد انخفضت صادرات السكر والموز من ناحية الحجم والقيمة. وانخفض إنتاج الموز وصادراته انخفاضاً حاداً في منظمة دول شرق البحر الكاريبي نظراً لتآكل أفضليات التجارة. ومن الناحية التاريخية، حصلت الدول الجزرية الصغيرة النامية على معاملة تفضيلية في دخول الأسواق الزراعية بموجب عدد من الاتفاقات الثنائية والتي لا تنص على المعاملة بالمثل، وأهمها اتفاق لومي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وتحصل الدول الجزرية الصغيرة النامية على أفضليات أيضاً بموجب اتفاقات إقليمية، من قبيل قانون الإنعاش الاقتصادي لحوض البحر الكاريبي. وتفيد كافة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك جميع البلدان النامية الأخرى، من نظام الأفضليات المعمّم. وتفيد أيضاً بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية من أفضليات في ظل نظام الاتحاد الأوروبي/أي شيء ما عدا الأسلحة، وإطار الولايات المتحدة/القانون المتعلق بالنمو والفرص في أفريقيا. وفي ظل تلك الترتيبات، كان السكر والموز والأرز السلع ذات الأهمية الكبرى.

٤١ - ولم يشمل النظام التجاري لمنظمة التجارة العالمية، أفضليات من قبيل الأفضليات الممنوحة بموجب اتفاقية لومي بين الاتحاد الأوروبي/بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ومن ثم تم إقرار الأفضليات التي منحها الاتحاد الأوروبي لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بصورة مؤقتة، ريثما تبرم اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد وتلك البلدان. وتهدف اتفاقات الشراكة الاقتصادية إلى دفع عجلة التنمية، والحفاظ على المركز الخاص لبلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ وفقاً لأنظمة منظمة التجارة العالمية. وحتى وقت قريب، جنت الدول الجزرية الصغيرة النامية منافع جمة من خلال تلك الأفضليات الزراعية التجارية. وحسب أحد التقديرات^(١٨)، حصلت الدول الجزرية

(١٨) منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥.

الصغيرة النامية على ما يقدر بـ ٦٠٠ مليون دولار سنويا في شكل قيمة تفضيلية في إطار اتفاقية الاتحاد الأوروبي/بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وبالنسبة لنوع السلعة، يستأثر السكر والسمك والموز بنحو ٩٠ في المائة من قيمة الأفضليات، إذ يبلغ نصيب السكر بنسبة وحده ٨٠ في المائة تقريبا من ذلك. ومن ثم، كان لإصلاح بروتوكول السكر بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وسائر الأفضليات كبير الأثر على قطاع الزراعة في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد تضررت بشدة بوجه خاص اقتصادات ترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وسيشيل، وغيانا، وفيجي، وموريشيوس، التي تحصل على ٩٠ في المائة من أفضليات الاتحاد الأوروبي القائمة على السكر، في حين شهدت أيضا البلدان المصدرة للموز، أي جامايكا، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، انخفاضات حادة في قيم الأفضليات^(١٩).

٤٢ - وقد تأثرت كذلك قدرة الصادرات الزراعية للدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود من جراء عوامل اقتصادية خارجية أخرى. وتدنّت أسعار الموز والسكر والكاكاو ولب جوز الهند خلال السنوات العشرين الماضية. وتزامن مزيج تآكل الأفضليات وتزايد المنافسة وانخفاض أسعار السلع وأسعار الصرف غير المواتية مع تقلص صناعات السكر والموز والأرز وجوز الهند في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وكان لتلك التوجهات آثار حقيقية لا سيما في الاقتصادات التي تركز بصورة ضيقة على تصدير تلك المنتجات الزراعية.

(أ) الموز

٤٣ - تستأثر بابوا غينيا الجديدة وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وسانت لوسيا وكوبا وهاييتي بنحو ٨٠ في المائة من إنتاج الموز في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تمثل نحو ٣ في المائة من السوق العالمية. وتنمو الفاكهة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مقارنة بمنافسيها، في مساحات صغيرة، وتخضع لتكاليف إنتاج ونقل عالية. ونتيجة لذلك، قامت اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد في معظمها على الموز، وهي الجمهورية الدومينيكية، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بخفض إنتاجها إلى حد كبير. وقد كان لذلك عواقب وخيمة لا سيما في سانت لوسيا التي بلغت نسبة الموز ٥٠ في المائة من إنتاجها الزراعي، و ٦٠ في المائة في إجمالي صادراتها من السلع في عام ٢٠٠٢. وقد انخفض أيضا الإنتاج والصادرات في كامل جزر وينوارد في البحر الكاريبي وجامايكا. بيد أنه ازدادت باطراد صادرات الجمهورية الدومينيكية، المصدر الأكبر في منطقة البحر الكاريبي، منذ التسعينات من القرن العشرين بعد انضمامها لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ^(٢٠) (انظر الجدول ٣).

(١٩) المرجع نفسه.

(٢٠) المرجع نفسه.

الجدول ٣
إنتاج الموز في دول جزرية صغيرة نامية مختارة
الحجم بآلاف الأطنان

البلد	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
بربادوس	٠,٧٥	٠,٥٢	٠,٥٥	٠,٥٧	٠,٦	٠,٦٤	٠,٦٦
كوبا	١٩٥,٠٠	٢٦٥,٥٩	٣١٨,٠٦	٢٠٦,٩	٣١٥,٤	٤٥٤,٢	٢٨٩,٠١
دومينيكا	٦٦,٧١	٣٣,٥	٢٥,٠٠	٢٣,٠٠	١٩,٠٠	١٤,٤٥	١٠,٣٢
الجمهورية الدومينيكية	٣٩٥,١	٣٤٣,٣١	٤٤٢,٠١	٥٠٢,٨٨	٥١٤,٩٥	٤٦٨,٣٢	٥٤٧,٤٣
غرينادا	١٢,٠٠	٤,٠٥	٤,١	٤,١	٤,١	٢,١٢	٠,٩٩
جامايكا	١٢٧,٦٦	١٠٢,٠٠	١٠٨,٠٠	١٠٩,٠٠	١١٥,٠٠	١٠٨,٣٦	١٠٥,٧
موريشيوس	٦,١٤	٨,٥	١١,٠٠	٧,٢	١٢,٠٩	١٢,٠٠	١١,٥٨
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٨٢,٧٣	٤٦,٠٠	٤٦,٠٠	٤٦,٠٠	٥٠,٠٠	٤٥,٠٠	٥٠,٠٠
ساموا	١٤,٠٠	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠	٢١,٥	٢١,٥	٢٣,٠٩	٢٤,٢٨
فانواتو	١١,٤	١٣,٠٠	١٣,٠٠	١٣,٥	١٤,٣	١٣,٩٨	١٤,٠٤

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة.

(ب) السكر

٤٤ - وعلى نفس المنوال، انخفض إنتاج السكر في كل الاقتصادات قيد النظر تقريباً، ما خلا غيانا وبليز وباربوا غينيا الجديدة التي أبلغت عن ارتفاع الإنتاج. ويعزى هذا التدي من جديد لفقدان الأفضليات؛ وتدهور الأسعار في عام ١٩٩٨ مما أثر بقوة على الجمهورية الدومينيكية؛ وحالات الجفاف والأعاصير التي أصابت موريشيوس في عام ٢٠٠٠؛ وعدم الاستقرار السياسي في فيجي^(٢١) (انظر الجدول ٤).

(٢١) المرجع نفسه.

الجدول ٤

إنتاج السكر في دول جزرية صغيرة نامية مختارة

البلد	معدل الإنتاج (الحجم بآلاف الأطنان)	متوسط معدل النمو السنوي - النسبة المئوية
١٩٩٠-٢٠٠٠	١٩٩٠-٢٠٠٠	١٩٩٠-٢٠٠٠
بابوا غينيا الجديدة	٣٤	٤٦
بربادوس	٦٧	٥٣
بليز	٩٨	١١٦
ترينيداد وتوباغو	١٠٦	٩٧
جامايكا	٢١٧	٢٠١
الجمهورية الدومينيكية	٧١٠	٤٦٩
غيانا	١٦٤	٢٩١
فيجي	٤١٣	٣٢٥
كوبا	٧٧٤٠	٣٨١٨
موريشيوس	٦١٢	٥٤٤
دول جزرية صغيرة نامية أخرى	٨٩	٨٥
المجموع	١٠ ٢١٥	٥ ٩٩٨

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٥ أ)، قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة.

(ج) الأرز وجوز الهند/لب جوز الهند

٤٥ - تذبذب إنتاج الأرز وجوز الهند في الدول الجزرية الصغيرة النامية على مدى العقد الماضي. وفي الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠١، توسعت كوبا والجمهورية الدومينيكية وغيانا في إنتاج الأرز، بينما شهدت فيجي وغيانا - بيساو وهايتي وسورينام انخفاضات نتيجة لتردي المحاصيل وسوء الأحوال الجوية وعدم الاستقرار السياسي. ويبين الجدول ٥ التنوع الذي طرأ على إنتاج جوز الهند/لب جوز الهند على مدى السنوات الخمسة عشرة الماضية. وفي منطقة المحيط الهادئ، أسفرت التكلفة العالية للنقل والتجهيز عن تباطؤ نمو صناعات جوز الهند، التي كانت لولا ذلك ستسهم بدرجة كبيرة في التنمية الريفية، لا سيما في الجزر الأصغر والجزر المرجانية.

الجدول ٥

إنتاج جوز الهند ولب جوز الهند، في دول جزرية صغيرة نامية مختارة

البلد	إنتاج جوز الهند ولب جوز الهند (الحجم بآلاف الأطنان)					
	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	البلد	١٩٩٠	٢٠٠٠
موريشيوس	٢,٣	١,٥	١,٧	غيانا	٣٨,٧	٧٨,٦
بربادوس	١,٥	١,٦	٢,٠	جزر القمر	٦٣,٧	٧٤,١
سيشيل	٦,٧	٣,٢	٢,٥	الجمهورية الدومينيكية	١٥٤,٧	١٤٠,٠
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٢٠,٠	٢,١	٢,٦	كيريباس	٥٨,٨	٩٦,٠
غرينادا	٧,٧	٦,٥	٦,٠	كوبا	٢٥,٠	٨٠,٢
ترينيداد وتوباغو	٤٠,٠	٢٣,٢	١٠,٦	جزر فيجي	٢٥١,٣	١٧٠,٦
دومينيكا	١١,٣	١١,٤	١٠,٩	ساموا	١٣٨,٠	١٤٠,٠
ملديف	١٢,٧	١٥,٧	١٥,٨	جامايكا	٧٧,٧	١٧٠,٠
سان تومي وبرينسيبي	٣١,٠	٢٥,٥	٢٦,٣	جزر سليمان	١٨٠,٠	٢٤٦,٠
غينيا - بيساو	٣٧,٠	٤٥,٥	٤٨,١	فانواتو	٣٥٦,٨	٢٤٨,٠

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة.

جيم - نطاق التنوع

٤٦ - أسفر تدني إنتاج المنتجات الزراعية الرئيسية وتصديرها عن آثار حقيقية بالنسبة للتنمية في البلدان الجزرية الصغيرة النامية التي تعد الصناعات الزراعية أحد شرايين الحياة الاقتصادية فيها. وردا على ذلك، تركز العديد من البلدان الجزرية الصغيرة النامية مواردها للتفاوض بشأن مسار جديد للأمام من أجل تنويع وإحياء قطاعها الريفي.

(أ) أنواع الوقود الأحيائي

٤٧ - تعمل بعض البلدان على تطوير قدراتها على إنتاج الوقود الأحيائي، بغية تلبية الطلب المحلي وكذلك الدولي المتزايد على أنواع الوقود البديل. وتقوم موريشيوس، وهي أحد كبار منتجي السكر، بوضع قانون لدعم استكشاف الديزل الأحيائي واستخلاصه من السكر والصويا والنخيل وجوز الهند وزيت الخضروات ونبات حب الملوك^(٢٢). وبالقدر نفسه، تقوم كوبا ودومينيكا والجمهورية الدومينيكية وجامايكا في منطقة البحر الكاريبي على سبيل

(٢٢) وزارة البيئة الموريشيوسية، عام ٢٠٠٧.

المثال باستعراض مدى قدرة قطاعها الزراعية على إنتاج الإيثانول من قصب السكر وسائر منتجات الوقود الأحيائي. وفي منطقة البحر الهادئ، أسفر أيضاً انخفاض الأسعار العالمية للسلع مقرونا بارتفاع أسعار أنواع الوقود الإحفوري عن التشجيع على الكشف عن الوقود الأحيائي في الإقليم، مع قيام بلدان مثل بابوا غينيا الجديدة، وجزر سليمان، وساموا، وفانواتو، وفيجي بالبدء في تنفيذ مشاريع رائدة. وسيتناول البحث الجاري عن قدرة هذه الصناعة على البقاء المسائل المتعلقة بآثارها المحتمل على الأمن الغذائي، وميزتها التنافسية على الصادرات التقليدية من المنتجات الزراعية الخام^(٢٣).

(ب) السياحة الزراعية

٤٨ - تعمل الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضاً على تعزيز مناعة صناعاتها الريفية عن طريق إقامة صلات بين قطاعي الزراعة والخدمات. وكانت منطقة الكاريبي نشيطة بشكل خاص في هذا الصدد، فأنشأت برامج لاستعمال منتجات المحاصيل المحلية في مطاعم الفنادق وتنفيذ مبادرات السياحة الزراعية وسياحة المغامرات التي تعزز الإيرادات السياحية في المناطق الريفية النائية. وتوفر كل من المهرجانات، والبرامج السياحية الموجهة نحو الصحة أو العافية، وإنشاء منتزهات وحدائق طبيعية داخلية فرصاً جيدة لتسويق المنتجات الزراعية والريفية المحلية. وغالباً ما تعود تنمية الصناعات المتزلية لتعزيز بيع المواد الحرفية والطبية المحلية بالفائدة على أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة في الأرياف وعلى النساء اللاتي ينتجن المواد ذات القيمة المضافة لتوزيعها.

دراسة حالة إفراية

تستكشف المجتمعات المحلية في جزر مارشال استخدام نماذج الأعمال التجارية التعاونية لتنمية سوق متخصصة في خيار البحر وتقديم الخدمات إليها.

وخيار البحر سلعة من السلع المصدرة العالية القيمة، خاصة في آسيا حيث يعتبر ذا قيمة مطبخية وطبية كبيرة. ويمكن أيضاً زرعه بطرائق مستدامة ومنخفضة التكلفة، وباستعمال زوارق تقليدية ودون أن يتطلب ذلك شبكاً أو سياجات أو لوازم غذائية مضافة.

وتوجد بعض المجتمعات المحلية في إحدى جزر مارشال في مركز فريد لمتابعة هذه السوق، وهي تدخل في شراكات بين القطاعين العام والخاص لإنشاء زراعة مستدامة لخيار البحر فضلاً عن الهياكل الأساسية التجارية اللازمة لتلبية الطلب الدولي على هذا المنتج البحري. وهذه المبادرة مثال جيد على شراكة ناجحة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية.

(٢٣) لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ.

(ج) الأسواق المتخصصة

٤٩ - تركز عدة دول جزرية صغيرة نامية أيضاً على تنمية أسواق متخصصة ومنتجات ذات قيمة مضافة لإنعاش الصناعة الريفية. ومن بين الأسواق والمنتجات المطلوبة المنتجات العضوية، والنباتات والأعشاب الطبية، وأنواع جديدة من العصير، والبضائع المعلبة والمصبرة، والتوابل، والزيوت، والمواد الحرفية، والموسيقى، والروم. وتبحث بعض بلدان المحيط الهادئ في إمكانيات استحداث منتجات تصديرية ذات قيمة مضافة من المحاصيل المحلية، من قبيل القلقاس وفاكهة النوني، ذات القيمة الطبية. وفي منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، تعد جزر القمر أحد أكبر منتجي العالم للونيلية والأيلنغ، اللذين يستعملان في العطور؛ وتعرف سان تومي وبرينسيبي بإنتاجها للكافور. وهناك أيضاً منتجات أخرى من قبيل العسل والروم والزيوت الأساسية تُنتج في جميع أنحاء الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يعمل الكثير منها لترسيخ الأهمية الطبية والصحية والمطبخية لمنتجاتها ذات القيمة المضافة في الأسواق الدولية.

دال - تحسين الأمن الغذائي

٥٠ - علاوة على تعزيز التنمية الريفية، تنطوي هذه البرامج أيضاً على إمكانية زيادة الأمن الغذائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية بتوسيع القطاع الزراعي وتشجيع التنوع في مدى واسع من الفواكه والخضرات التي يستهلكها السياح. وتستورد الدول الجزرية الصغيرة النامية حالياً أكثر من خمسين في المائة من استهلاكها اليومي من السعرات، وما فتئت منذ التسعينات تفقد من قدرتها على تحمل هذه التكاليف^(٢٤) وانخفضت معدلات سوء التغذية في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال الثلاثين سنة الماضية، ولكنها لا تزال مرتفعة بشكل غير مقبول في بعض البلدان، من قبيل جزر سليمان وجزر القمر والجمهورية الدومينيكية وغينيا - بيساو وهائتي. ويقدر أن إنشاء روابط قطاعية فعالة بين الزراعة والسياحة سيخفض بشكل جذري فاتورة الواردات الغذائية لأي بلد، مع إعطاء الزراعة أهمية أكبر في الاقتصاد الوطني^(٢٥).

(٢٤) الفاو (٢٠٠٤).

(٢٥) آشلي وآخرون (٢٠٠٦).

سادسا - التعاون الإقليمي والدولي

٥١ - تلقت الدول الجزرية الصغيرة النامية مساعدة كبيرة من المنظمات الحكومية الدولية والتقنية الإقليمية الخاصة بكل منها ومن وكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، دعماً لجهودها الرامية إلى تعزيز التنمية الزراعية والرخاء في الأرياف مع حماية مواردها الأرضية.

٥٢ - وقدمت المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية قدرات وموارد ومساعدات بشرية هي في أمس الحاجة إليها للتعرف على التحديات التي تواجهها التنمية الريفية والتصدي لها، لا سيما من خلال تعزيز التجارة. وفي منطقة المحيط الهادئ، حددت برامج من قبيل المساعدة القطرية لجزر المحيط الهادئ وإطار الالتزام في منطقة المحيط الهادئ أولويات استراتيجية رئيسية تشمل الحفاظ على تقديم الخدمة بتحسين المناعة تجاه الأخطار الطبيعية؛ وتعزيز الإيرادات المستدامة من القطاعات القائمة على الموارد؛ وتوفير بيئة مواتية لاستثمار القطاع الخاص؛ وتحسين الوصول إلى الأسواق الإقليمية؛ وتحسين نوعية الصحة والتعليم ومكافحة الفيروس/الإيدز^(٢٦). وفي منطقة البحر الكاريبي، صُمم برنامج التحول الإقليمي للزراعة لتيسير تحويل القطاع الزراعي وتعزيز قدرته التنافسية.

٥٣ - ومنذ اعتماد استراتيجية موريشيوس في عام ٢٠٠٥، أقرّ وزراء الزراعة في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي ورؤساء حكومات الجماعة الكاريبية توسيع البرامج الإقليمية للأمن الغذائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية. والغرض من هذه البرامج، التي بُدئت في عام ٢٠٠٣، هو زيادة إنتاجية صغار المزارعين وتحسين إمكانية وصولهم إلى الأسواق على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويتناول البرنامج الموسع القيود الإنمائية في القطاع الريفي من خلال استثمارات في إعادة التأهيل وبناء الهياكل الأساسية الريفية، بما فيها إدارة المياه وتخزين المحاصيل والتجهيز. وستقدم البرامج أيضاً المساعدة في مجال السياسات والمساعدة التقنية لمعالجة نواحي القصور في وصول الأغذية إلى الأسواق فضلاً عن التأهب للكوارث وإدارتها والتخفيف من وطأتها. وستدفع زيادة الأنظمة الإقليمية للأمن الغذائي عدداً كبيراً من الوزارات، والمجتمع المدني، ومنظمات القطاع الخاص، والأوساط المانحة إلى المشاركة في أنشطة تهدف إلى بناء التآزر مع مبادرات أخرى وضمان الاتساق مع الاستراتيجيات القائمة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والبرامج الإقليمية للأمن الغذائي، والأطر الإنمائية الوطنية.

(٢٦) البنك الدولي، التنمية الريفية والزراعة في جزر المحيط الهادئ.

٥٤ - وقد تعهدت الجماعة الكاريبية بدعم مجموعة من التدخلات الرامية إلى تعزيز الزراعة للنمو والتنمية المستدامين، تعرف بمبادرة الرئيس بهارات ياغديو (غيانا). وتستهدف هذه المبادرة إعادة تحديد مركز الزراعة، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥، بحيث تسهم في التنمية الوطنية والإقليمية، وفي الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتمكن المنطقة من تحقيق مستوى مقبول من الأمن الغذائي. واقتُرحت متابعة هذه المبادرة إلى جانب البرامج الإقليمية للأمن الغذائي، بدعم كامل من الفاو.

٥٥ - ويجري أيضاً تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار خطة عمل الفاو بشأن الزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتُعطى الأولوية، في جملة أمور أخرى، إلى تهيئة بيئة للتنوع الزراعي، ومتابعة سياسات لتحسين الإنتاج والإنتاجية؛ ووضع أطر للسياسات التجارية والتسويقية؛ وتطوير الزراعة الحرجية والزراعة العضوية، وتحسين التسويق والتجهيز بإقامة ضوابط لنوعية الأغذية، وتخفيض خسائر ما بعد الحصاد. ومن المشاريع الناجحة استعادة المحصول الغذائي الأساسي لساموا، أي القلقاس، من خلال زراعة أنواع تتحمل تلف الأوراق؛ وتعزيز إنتاج الموز في ملديف؛ ووضع سياسات مكافحة متكاملة للآفات في ترينيداد وتوباغو، وإنشاء روابط بين الزراعة والسياحة في أنتيغوا وبربودا.

٥٦ - وفيما يتعلق ببناء القدرات لتعزيز الأمن الغذائي على الصعيد الوطني في المحيط الهادئ، زادت الفاو، عن طريق ممثلها دون الإقليمي المقيم في ساموا، شراكاتها مع المنظمات الإقليمية للمحيط الهادئ من قبيل أمانة جماعة المحيط الهادئ، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وأمانة البرنامج البيئي الإقليمي في المحيط الهادئ، وجامعة جنوب المحيط الهادئ، فضلاً عن منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

٥٧ - وتتلقى الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضاً دعماً كبيراً من المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ لتعزيز برامجها المتعلقة بمصائد الأسماك. وركزت أمانة جماعة المحيط الهادئ على البحث العلمي وتنمية مصائد الأسماك الساحلية وإدارتها لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ؛ وتقديم وكالة مصائد الأسماك لمنتدى المحيط الهادئ إرشادات فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والمتعلقة بالسياسات لمصائد أسماك التونة في أعالي البحار؛ وتدعم أمانة البرنامج البيئي الإقليمي في المحيط الهادئ مبادرات لحماية الأنواع البحرية والتنوع البيولوجي البحري.

٥٨ - ويقدم معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة مجموعة عريضة من المساعدات إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي في إطار الخطة الزراعية

للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥، التي تفصل الاتفاقات الوزارية لنصف الكرة الأرضية لتنمية الزراعة والحياة الريفية في الأمريكتين. وتولى الأهمية في هذا الإطار لإنشاء مؤسسات قادرة على المنافسة وزيادة الاستثمار في تحسين الحياة الريفية؛ وتعزيز الأنواع الابتكارية من الخدمات المالية وغير المالية، وإدارة المخاطر في المناطق الريفية؛ وتشجيع زيادة التنسيق فيما بين المزارعين ومراكز البحث والخدمات الزراعية.

٥٩ - ويجمع برنامج التعاون التقني لمعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة العمل في ستة مجالات مواضيعية بغية إعادة تحديد مركز الزراعة والحياة الريفية من خلال إنشاء صناعات ريفية قادرة على البقاء: تنمية التجارة والأعمال التجارية الزراعية؛ والصحة الزراعية والسلامة الغذائية، والتكنولوجيا والابتكار، والتنمية الريفية المستدامة، والتعليم والتدريب؛ والمعلومات والاتصال. وأنشئ التحالف من أجل التنمية المستدامة في الزراعة والوسط الريفي كمنتدى لوزراء الزراعة، والأوساط الأكاديمية، والأعمال التجارية الزراعية، والنساء والشباب في الأرياف، لتعزيز النهج القائم على المشاركة وبناء توافق الآراء بشأن السياسات والاستراتيجيات والبرامج فيما بين أصحاب المصلحة في القطاع الريفي.

سابعاً - التحديات المستمرة

٦٠ - هناك حاجة إلى المزيد من الاستثمار في الاقتصاد الريفي والقطاع الزراعي للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تخطي العقبات التجارية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية الحالية.

٦١ - ومن مصاعب الحياة التي لا بد لهذه الدول الأعضاء أن تواجهها حالات الارتداد في مجال الزراعة والهياكل الأساسية بفعل الكوارث الطبيعية، وارتفاع مستوى البحر، وملوحة التربة والمياه العذبة بسبب تغير المناخ. وهي بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها لتصميم وتنفيذ تدابير مناسبة للتكيف. وهي أيضاً بحاجة ماسة إلى سياسات واستراتيجيات لكبح إزالة الأشجار وتدهور مستجمعات المياه والتربة.

٦٢ - ومن الضروري تعزيز نظم حيازة الأرض ومنح سندات ملكية الأراضي ووضع سياسات متكاملة لإدارة الأراضي لضمان المزيد من العدل في توزيعها، وتعزيز الأمن الغذائي وتشجيع تنمية الاقتصادات الريفية ورخائها في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى تعزيز الهياكل الأساسية المؤسسية، وإعداد القوانين المناسبة، وإنشاء الآليات التنظيمية أو تعزيزها دعماً للإدارة المستدامة للأراضي.

٦٣ - وهناك حاجة إلى المزيد من الاستثمار في تنمية وتعزيز المؤسسات الصغيرة جداً في الأرياف، وفي تعزيز القدرات التكنولوجية والإدارية للأعمال التجارية الزراعية والمؤسسات الريفية. وهناك أيضاً حاجة إلى التدريب في مجال الترويج لمنتجات التصدير الابتكارية، في مجالات من قبيل التعبئة والتوسيم والتميز بين العلامات التجارية. وهذه عناصر أولية مهمة من أجل تعزيز إنتاجية المؤسسات الزراعية والريفية في البلدان الجزرية الصغيرة النامية وربحياتها وتنافسيتها.

٦٤ - وستستفيد تنمية الاقتصاد الريفي أيضاً من وضع وتنفيذ سياسات تشجع روابط قطاعية أقوى بين الزراعة والقطاعات ذات النمو القوي مثل السياحة ومصائد الأسماك. وهناك حاجة ماسة إلى برامج ومبادرات استثمارية لتعزيز مشاركة النساء والشباب في الاقتصاد الريفي.

٦٥ - ومن المستصوب تعزيز منظمات المجتمع المدني وتشجيع زيادة التفاعل فيما بين أصحاب المصلحة الاجتماعيين والاقتصاديين لدعم نهج قائم على المشاركة لمعالجة التنمية الريفية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

المراجع

Ashley, Caroline, Harold Goodwin, Douglas McNab, Mareba Scott, and Luis Chaves (2006). Making Tourism Count for the Local Economy in the Caribbean Guidelines for Good Practice. Pro-Poor Tourism Partnership and the Caribbean Tourism Organisation; April 2006 See <http://www.propoortourism.org.uk/caribbean/caribbean-briefs-whole.pdf>.

الفاو (٢٠٠١). نظم المعلومات المتعلقة بالموارد الأرضية في منطقة البحر الكاريبي؛ تقارير قطرية. إجراءات حلقة عمل دون إقليمية معقودة في بريدجتاون، بربادوس، ٢-٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. تقارير موارد التربة العالمية ٩٥. للاطلاع على التقارير القطرية ومعلومات إضافية، انظر مستودع وثائق الشركات للفاو: <http://www.fao.org/docrep/004/Y1717E/y1717e00.HTM>

الفاو (٢٠٠٥). الإنتاج الزراعي للدول الجزرية الصغيرة النامية وتجارتها وأفضلياتها وسياساتها. ورقة الفاو التقنية ٧ للسلع والتجارة، روما.

الفاو (٢٠٠٧). حالة الغابات في العالم، ٢٠٠٧. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، روما.

قواعد بيانات مصائد الأسماك عبر الإنترنت للفاو (٢٠٠٤). الأهمية النسبية لتجارة منتجات مصائد الأسماك في عام ٢٠٠٤. انظر [.http://ftp.fao.org/fi/stat/summary/summ_04/a7ybc.pdf](http://ftp.fao.org/fi/stat/summary/summ_04/a7ybc.pdf)

لجنة المحيط الهادئ (٢٠٠٤). التقرير التجميعي للمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي؛ التقدم المحرز بشأن برنامج عمل بربادوس. لجنة المحيط الهندي لمجموعة بلدان المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي.

وزارة البيئة في موريشيوس (٢٠٠٧). الوقود الأحيائي في موريشيوس. قدمه سوبراتي، دجاهايزا في حلقة العمل الإقليمية لأفريقيا الشرقية والجنوبية بشأن الوقود الأحيائي (٢٨-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، نيروبي، كينيا)

Regional Workshop on Biofuels Regional Workshop on Biofuels (28 (28-29 June 2007, Nairobi, Kenya) 29 June 2007, Nairobi, Kenya.

Shuckman, David (2008). Tuvalu struggles to hold back the tide. BBC News; Tuvalu; 22 January 2008. See: <http://news.bbc.co.uk/2/hi/science/nature/7203313.stm>.

SOPAC / Jan Cloin and Shane Fairlie (2007). Coconut oil, a serious commodity option. Jan Cloin and Shane Fairlie work for Pacific Islands Applied Geoscience Commission (SOPAC) based in Suva, Fiji. Article written for www.IslandsBusiness.com.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (٢٠٠٦). الاستعراض المتكامل لمجموعة المواضيع المتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/تغير الغلاف الجوي والمناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، تقرير الأمين العام؛ E/CN.17/2006/7.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية. صياغة مشاريع المناطق المحمية في الرأس الأخضر (إدارة النظام الإيكولوجي المتكاملة القائمة على المشاركة في المناطق المحمية وحولها). رقم المشروع: CVI/03/007 البلد: الرأس الأخضر. انظر [.http://www.undp.org/gef/05/portfolio/writeups/bd/capeverde.html](http://www.undp.org/gef/05/portfolio/writeups/bd/capeverde.html)

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٤ أ). برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٤). التوقعات البيئية للمحيطين الأطلسي والهندي لعام ٢٠٠٤. طبعة خاصة لاجتماع موريشيوس الدولي لاستعراض العشر سنوات لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٤ ب). برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٤). التوقعات البيئية لمنطقة البحر الكاريبي (٢٠٠٤). طبعة خاصة لاجتماع موريشيوس الدولي لاستعراض العشر سنوات لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٤ ج). برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٤). التوقعات البيئية لمنطقة المحيط الهادئ (٢٠٠٤). طبعة خاصة لاجتماع موريشيوس الدولي لاستعراض العشر سنوات لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

تقارير قطرية مختلفة (٢٠٠٢). تقارير أعدت لمنتدى جنوب المحيط الهادئ المعني بالتزاع المتعلق بحيازة الأرض المشترك بين الفاو وجامعة جنوب المحيط الهادئ ومؤسسة المعهد الملكي للمساحين المحلفين. ١٠-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢؛ <http://www.sidsnet.org/pacific/usp/landmgmt/SYMPOSIUM/>

مختلف التقييمات الوطنية والتقارير القطرية المقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. انظر: <http://www.unccd.int/>

البنك الدولي. التنمية الريفية والزراعة في جزر المحيط الهادئ. انظر: <http://go.worldbank.org/I8R8NNFILO>

توقعات التوسع الحضري في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٥ لقاعدة بيانات السكان.